

نحو منهج سليم في قضية موثوقية الرسائل العربية الإسلامية المبكرة

وداد القاضي *

عندما يجتمع عدد من الباحثين في الدراسات العربية الإسلامية من الشرق والغرب، في مطلع القرن الحادي والعشرين، لبحث قضية "التراث والمنهج"، فإنّ واحداً من الموضوعات التي لا بدّ لهم من التعرض لها مسألة مدى موثوقية النصوص العربية المبكرة التي يفترض أنها ترجع إلى القرن الأول والنصف الأول من القرن الثاني للهجرة، إذ إن الغالبية العظمى لما وصلنا من صورها يرجع إلى القرن الثالث الهجري أو ما بعده. وليست هذه القضية جديدة جدّة تامة بين الدارسين المحدثين المتخصصين في الحضارة الإسلامية، خاصة في الغرب، إذ إنّ جذورها ترجع إلى أيام المستشرق المجري "أجناس جولد تسيهر" في أواخر القرن التاسع عشر؛ ولكنّ أموراً جدّت في الثلاثين سنة الماضية جعلت القضية تطرح بحدة مرة أخرى، أهمها نشر دراسة توصل الشك في موثوقية النصوص المبكرة حتى القرآن نفسه (دراسة وانسبورو المعنونة Qur'anic Studies والمنشورة سنة 1979)، وظهور بعض الدراسات التي تسلخ عن النصوص التاريخية العربية المبكرة أي موثوقية ابتداءً، وتفضّل عليها النصوص (غير الإسلامية)، كالنصوص اليونانية والسريانية (مثل دراسة كرون وكوك المعنونة Hagarism)، ثم قيام موجات عنيفة من النقد الشديد لجهود مستشرقين كبار (أمثال ريتير ومادلونج وفان إس) في محاولاتهم لردّ بعض النصوص إلى القرن الأول الهجري (مثل كتاب كوك Early Muslim Dogma ومقالاته ومقالات تسيمرمان). فهذه الأمور أعطت أبعاداً جديدة للقضية كما كانت مطروحة من قبل، وجعلت البحث فيها يشدّد في التعقيد والتتوّق والتفصيل، وأوقعت الانقسام في صفوف الباحثين الغربيين أنفسهم، فبدأ واضحاً أن أيام "الحكم القاطع المقبول" (كما في حالتي جولد تسيهر وشاخت مثلاً) قد ولت، وأنّ الموضوع مفتوح للنقاش الطويل المتعمق، وأن إهماله والوقوف موقف المنفردج -أو الساخر- منه لم يعد جائزاً، لا على أصحاب التراث الإسلامي نفسه ولا على غيرهم.

وأودّ بادئ ذي بدء أن أقرر ما أراه أموراً عامة أرى أنه لا بدّ من التسليم بها حتى يصل المرء إلى نتائج سليمة قدر الإمكان، وهي:

(1) أن كون المصادر العربية المكتوبة عن الفترة المبكرة قد كتبت في فترة متأخرة عنها، فهي غير معاصرة للأحداث التي حدثت فيها، هي مشكلة حقيقية وليست متوهمة، والاعتراف بها هو الأساس المنهجي السليم للانطلاق إلى دراسة الفترة المبكرة، وهي الخطوة الأولى التي لا بدّ من القيام بها في إطار ما سُمّي منذ زمن طويل بـ "نقد

النصوص".

(2) أن هذا الاعتراف يصعب عمل الباحث، إلا أنه يحميه من الانزلاق إلى أحكام قد لا يكون لها أساس من الصحة.

(3) أن هذا الموقف يجرّ حقاً إلى اعتبار الكثير مما كُتب عن تاريخ الفترة المبكرة "صورة تاريخية" وليس "تاريخاً" لها (على حدّ تعبير ثلمان ناجل)، ولكنه يمنح الباحث – في مقابل ذلك- الفرصة لتتبع تطوّر هذه الصورة عبر الزمان، على اعتبار أن المجتمع الإسلامي – كغيره من المجتمعات الإنسانية- مجتمع حيّ نام يتطور باطراد، وهذا التطور هو الذي أعطى الحضارة الناتجة عنه، أي الحضارة الإسلامية، الحيوية التي جعلتها قادرة على الاستمرار لفترة طويلة، ومكّنها من أن تكون فاعلة في تاريخ الحضارات الإنسانية.

(4) أن علماء المسلمين أنفسهم قد تشككوا منذ ما يزيد على ألف سنة في صحة بعض النصوص المبكرة، ولولا ذلك ما ظهر علم الجرح والتعديل (في مجال الحديث النبوي) ولا ما سُمّي من بعد بالانتحال (في الشعر الجاهلي).

(5) أن جهود هؤلاء العلماء المسلمين ودراسات بعض الباحثين المعاصرين تؤكد أن قدرًا غير قليل من النصوص المنسوبة إلى الفترة المبكرة هو من الموضوع لا من الصحيح، وذلك لدواعي متعددة متفاوتة في المنبع، منها ظروف الكتابة المادية في هذه الفترة، خاصة لجهة شحّ مواد الكتابة وغلائها نسبياً، وغلبة الأسلوب الشفوي في تناقل الأخبار، وتأخر حركة التدوين الكبرى على الفتوح لمدة طويلة، واتساع رقعة أراضي الخلافة الإسلامية اتساعاً عظيماً وبسرعة مذهلة، وتفادت مناطق هذه الخلافة فيما بينها في التفذلك والإنتاج الحضاريين، ثم ظهور الخلافات الدينية والسياسية بين المسلمين بعد وقت قصير من انتشار الإسلام وقيام دولته، وهذا أدى بدوره إلى ظهور التعارض بين فئات هذا المجتمع – مذاهب وطوائف وفرقاً- في الأ-هواء، وإلى تأخر التبلور المذهبي العقدي لدى القسم الأعظم من المسلمين – أهل السنّة والجماعة- حتى ما بعد قيام الدولة العباسية في الثلث الثاني من القرن الثاني.

(6) غير أن هذا كله لا- يعني أن المسلمين لم يدوّنوا شيئاً قبل ابتداء حركة التدوين الكبرى في منتصف القرن الثاني للهجرة، وإن كنا لا نريد أن نصدّق آلاف الإشارات إلى ذلك في المصادر المتأخرة، فليس علينا إلا- أن نلقي نظرة على ما درسَ حتى الآن من أوراق البردي (خاصة دراسات بيكر وغرومان وأبوت ودعم ويوسف راغب) حتى نقرر أن الكتابة كانت وسيلة رئيسية من وسائل التعبير الأدبي، جنباً إلى جنب مع التناقل الشفوي للأخبار أحياناً، ولذلك فإن علينا أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار ونحن نتصدّى لحل مدى موثوقية النصوص العربية الإسلامية المبكرة.

وأودّ فيما يلي أن آخذ فناً واحداً من فنون الكتابة العربية الأدبية المبكرة: فنّ الرسالة، وأتابع نماذجها التي حفظت لنا منه، وأقترح بشأنه بعض الاقتراحات العامة في مجال

التوثيق له (أو عدمه)، على أن يكون ذلك مثلاً وحسبُ على الطريقة التي أرى أن نستعملها منهجاً في مادة الفترة المبكرة. وما أعنيه بـ "التوثيق" أن يقوم الدارس بتقويم الرسالة التي يعالجها ويحكم ما إذا كانت حقاً كما وردت بنصّها الحرفي- من تأليف الشخص الذي نسبتُ إليه المصادر المتأخرة تأليفها، في الفترة ما قبل منتصف القرن الثاني للهجرة، وعلى ضوء تقويمه ذلك يثبت موثوقية نسبتها أو يردّها أو ينفيه.

يمكن تعريف الرسالة بأنها نصّ يكتبه شخص واحد في الأغلب، أو جماعة في حالات نادرة، إلى شخص آخر في الأ-غلب، أو إلى جماعة في حالات أقل. وقد وصلتنا مئات الرسائل المنسوبة إلى فترتي صدر الإسلام والدولة الأموية (كما نراه في كتاب أحمد زكي صفوت "جمهرة رسائل العرب"، القسم الثاني من الجزء الأول، وكامل الجزء الثاني، ثم كتاب محمد ماهر حمادة "الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر الأموي"، وفي الكتاب الأخير وحده 955 رسالة)، وهذه الرسائل أوردتها المصادر التاريخية والأدبية التي ترجع إلى القرن الثالث وما بعده. ويمكن قسمة هذه الرسائل في قسمين: 1- الرسائل المتعلقة بالدولة، 2- الرسائل المتعلقة بالعقيدة.

1) الرسائل المتعلقة بالدولة:

تشكّل هذه الرسائل القسم الأ-عظم مما وصلنا، وهذا أمر مفهوم، إذ إنّ هذا النوع من الرسائل هو الذي يهّم المؤرخين حفظه، لما لنصوصه من علاقة ضرورية بفهم السياق التاريخي للأمة. غير أن هناك جانباً آخر منه لم يُعَنّ المؤرخون به إلا فيما ندر، وإنما حفظت لنا نماذج منه على أوراق البردي، ولذلك عني به المتخصصون بالبرديات أكثر بكثير من المؤرخين. أرى أنه لا بد من الفصل بين هذين اللونين من الرسائل المتعلقة بالدولة، ودراسة كل منهما على حدة، وسوف أسمي النوع الأول منهما: الرسائل الإدارية، والنوع الثاني: الرسائل السياسية.

أ- الرسائل الإدارية:

هذه الرسائل لا يرقى إلى نصوصها أيّ شك لأنها وصلتتنا مكتوبة على أوراقها الأصلية، فهي (وثائق) وليست (أخباراً) متناقلة. ويرجع الفضل في نشر عدد لا بأس به منها إلى جهود كارل هاينرش بيكر و أدولف غرومان ونابيا أبوت ويوسف راغب في الأكثر. ومادة القسم المبكر من هذه الرسائل تعني بمختلف شؤون الدولة، والمسائل المالية منها بشكل خاص، كالضرائب والأرزاق. وبطبيعة الحال فإن قسماً كبيراً من هذه البرديات لا يهمننا في هذا البحث بخاصة، لأنه ليس مكتوباً بشكل رسائل (إيصالات- غرومان 3: 160؛ لوائح - غرومان 3: 201)، ولكن بعض الرسائل منها هامة جداً لمن يريد أن يدرس موثوقية الرسائل المبكرة، إذ أنها تسعف في أمرين هاميين الأول هو دلالتها - مع غيرها من (الوثائق)- على ما يمكن أن يقال بشكل قاطع عن "الدولة" الإسلامية، من حيث هي نظام سياسي معقد. وقد درس هذه المسألة فرد دونر في بحث له نشر سنة 1986 في مجلة Journal of the American Oriental Society (الصفحات 283 - 296)،

وفيه بدأ بتحديد مفهوم (الدولة) فقال: إن الدولة بناء سياسي ينطوي على مجموعة من المؤسسات السياسية ويرتكز على تصورٍ للسلطة التشريعية مبني على فكرة العدل. فالدولة على ذلك – بواسطة مؤسساتها وأيديولوجيتها التشريعية- تنظم علاقات القوى المختلفة في المجتمع، وتضعها في إطار كبير، وتجعل لسلطتها هي المكانة العليا بين سائر القوى في المجتمع. ومؤسسات الدولة التي تمكنها من بسط سلطة القانون وحفظ النظام السياسي سالماً هي: المجموعة الحاكمة، والجيش والشرطة، والسلك القضائي، وإدارة الضرائب، وبعض المؤسسات الإضافية. وقد درس دونر نماذج مما نشر من هذه المادة (الوثائقية) (أوراق اليردي، والنقوش، والنقود، والأوزان) عن الفترة المبكرة، وتوصل إلى نتائج قاطعة تدل على أن (الدولة) الإسلامية كانت واضحة المعالم منذ خلافة عبد الملك بن مروان (65-86هـ)، وأنه كان هناك (دولة) على الأرجح منذ خلافة معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ). أما فيما يتعلق بالفترة السابقة على خلافة معاوية فإن المادة المتوفرة من الوثائق ضئيلة ولا- تسمح بالاستنتاج الواضح، وإن كانت هناك بعض الدلائل على أن (الدولة) الإسلامية سبقت خلافة معاوية.

والأمر الثاني الذي تسعفنا فيه هذه الوثائق، الرسائل، أنها تمكّنتنا من دراسة شكل الرسالة ومصطلحها كما كان معروفاً على وجه التأكيد أيام (الدولة) الإسلامية المبكرة هذه، وذلك موضوع لم يبحث بدقة بعد فيما أعلم. ولا شك أن دراسة من هذا النوع تصطدم بعقبات جمة، أهمها قلة عدد هذه الرسائل، وانطماس أجزاء منها بفعل الزمن، وكون أقدمها – سوى عدد قليل- لا يرجع إلى ما قبل سنة 90هـ وهي السنة التي كان فيها قرّة بن شريك والياً على مصر في خلافة الوليد بن عبد الملك. ثم إن القسم الأكبر على الإطلاق مما وصلنا منها يرجع إلى مصر وحدها. (وإن وصلتنا بعض النصوص من فلسطين)، وإن القسم الأ-عظم منها يُعنى بالأمور المالية، وذلك موضوع محدود بطبيعته، ألفاظاً وتعابير وإنشاءً وخطاباً. ورغم ذلك فإن العمل في دراسة هذه الرسائل المبكرة مطلوب بشدة اليوم، وقد يعطي نتائج أكثر مما يتوقعه المرء؛ وأودّ هنا أن أعطي نموذجاً على ذلك.

يشير مايكل كوك في كتابه Early Muslim Dogma إلى أن مجموعة من الرسائل التي يفترض أنها مبكرة تفتتح بعد البسمة و "أما بعد" بصيغة الحضّ على "تقوى الله" (أوصيك، نوصيك بتقوى الله) (صفحة 6)، وهذه الرسائل ترجع في نظره إلى أواخر الفترة الأموية لا- إلى القرن الأول الهجري (في صفحات متفرقة)، إذ إنه يلاحظ أن مثل هذا التعبير لا- يرد فيما وصلنا من برديات المتحف المصري ولا في الرسائل المعاصرة المنقولة في المصادر (الصفحة 27 الملاحظة رقم 15). وملاحظة "كوك" صحيحة فيما أطلعت عليه من برديات إضافية، ألا أنه يلاحظ أن في إحداها مما لم يطلع عليه كوك (1) يرد تعبير (واتق الله فيما تلي)، (وهي ترجع إلى سنة 91هـ، أي أنها من القرن الأول الهجري)، وإن كان هذا التعبير يجيء في وسط الرسالة لا في أولها (2)، بغير أن يكون مسبقاً بأحد أشكال الفعل (أوصى)، وبصيغة الفعل (اتق) لا بصيغة الاسم (تقوى).

إن هذه الملاحظة قد تكون جزئية وغير حاسمة في النتائج أولياً، ولكني لا أشك في أن

متابعة الدراسة المتأنية في مثل هذه الأمور من شأنه أن يلقي أضواء جديدة على ما نعرف على وجه اليقين عن الرسائل المبكرة، وأن يلزمنا بإعادة تقويم الأحكام المعممة التي قد تكون جائزة بحق التراث العربي الإسلامي المبكر.

وفي هذا الصدد أودّ أن أنبّه إلى قضية أخرى تفيدها فيها الرسائل/ الوثائق، وهي مسألة ما قد تكشف عنه من تخالل أثر التعبير القرآني فيها (ولفظ "التقوى" وسائر صيغ الفعل "اتقي" كثيرة في القرآن)، وهذا بدوره يوضح مكان القرآن في ذلك المجتمع الإسلامي المبكر، ويدحض الشكوك المثارة حول تاريخ تشكله النهائي، كما أراد وانسبورو. ولعلّ مما يجب أن يوجه إليه الاهتمام في مجال الدراسات القرآنية الأوراق المكتشفة حديثاً في الجامع الكبير بصنعاء، وبعضها من مصاحف ترجع إلى العصر الأموي. وهذا أيضاً مجال ما يزال البحث فيه في خطواته الأولى.

يبقى أن المشكلة الكبرى بالنسبة لدراسة البرديات تشتت أماكن وجودها (وأنا أعرف أن هناك مجموعات منها في جامعات شيكاغو وبييل وكولومبيا ومتشيغان من الولايات المتحدة الأمريكية وحدها)، وصعوبة قراءتها بحيث إن التدريب على تلك القراءة أمر ضروري، ثم إن قسماً غير قليل منها قد لا- يؤدي إلى كشوفات كبيرة حتى لو نُشر (بعد جهود جمّة)، وأن الرسائل بالذات قد لا تشكل نسبة كبيرة منها على أن هذا أمر لا يمكن الجزم به حتى يتمّ العمل نفسه، وهذا قد يستغرق عقوداً طويلة من السنين، وهو وقت ثمين لا- يمكن أن يتوقف فيه البحث في التراث بانتظار نتائج البرديات القاطعة، إلا أنه على الأقلّ يجب أن يجعلنا أقلّ تغطرساً في القطع بما نصل إليه من نتائج، وأكثر حثاً على التحفظ العلمي، وهذا كله مما يخدم المنهج العلمي السليم في نهاية المطاف.

ب- الرسائل السياسية

تشكّل هذه الرسائل الأكثرية الساحقة مما وصلنا من رسائل الفترة المبكرة، إذ فيها نجد رسائل معاوية وعلي وعبد الملك والحجاج.. الخ. وهذه الرسائل هي أعسر الرسائل على التوثيق، وخاصة في الحالات التي يكون هناك فيها تباين بين رواياتها وعندما تكون واضحة الهوى، شيعياً كان ذلك (منهج البلاغة) أو أمويّاً (الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة) أو غير ذلك (كتاب الفتوح لابن أعمش). ورغم ذلك فإن عملية التوثيق ليست مستحيلة منهاجاً، وفي ذلك يمكن استعمال أدوات مختلفة، أتطرق هنا إلى بعضها.

وأول أداة لذلك هي وضع الرسالة موضع البحث في موضعها من جهاز الدولة. وقد مرّ الحديث على (الدولة) الإسلامية وما تقطع به الوثائق المختلفة بشأنها، ونتائجها تؤدي إلى أن تعتبر الرسائل المروية عن الفترة التالية لخلافة معاوية - سنة 41هـ وما بعدها- أوثق من الرسائل السابقة عليها من حيث المبدأ، والرسائل التالية لخلافة عبد الملك بن مروان (خاصة بعد انتهاء فتنة ابن الزبير سنة 73هـ) رسائل أرجح في التوثيق من سابقتها، وهذا أمر يتفق وما نعرفه عن الدولة الإسلامية من المصادر التاريخية والأدبية، من أن ديوان الرسائل أحدث زمن معاوية بن أبي سفيان، وأن عبد الملك بن مروان قام بإصلاحات

إدارية واسعة النطاق بعيدة النتائج أثر استقلاله بالخلافة سنة 73هـ، وبذلك فإن الرسائل السابقة على خلافة معاوية يكاد يكون من المستحيل القطع بموثوقيتها من منظور الدولة هذا.

على أن هذا التعميم لا يكفي، ويجب أن يتمّ البحث في العمق في طبيعة الدولة الإسلامية المبكرة. وفي هذا المجال يجب أن يُسأل سؤال رئيسي: من أين جاء المؤرخون والأدباء بالرسائل التي دونوا نصوصها؟ إن هذا السؤال يقودنا بصفتهم حلقة وصل بين الرسالة الأصلية والنص التاريخي أو الأدبي لها في كتب المؤرخين والأدباء.

أ- ديوان الرسائل: لا- نعرف عن طبيعة عمله الشيء الكثير، سوى أنه بدأ في خلافة معاوية، ومعه أحدث ديوان الخاتم لختم الرسائل منذ عهد معاوية: سرجون وابنه ومن بعدهم، ويبدو مؤكداً مما حفظ من برديات مصر أن عمّال الخليفة في ولايات الدولة كان عندهم شكل من أشكال ديوان الرسائل في عواصم ولاياتهم، لأنّ بعضها يجيء في آخره (وكتب فلان) (مثلاً: "وكتب راشد" في بعض رسائل قرّة بن شريك)، بحيث إن نصوص هذه البرديات يمكن أن تشكّل مصدراً لتحديد هؤلاء الكتاب في بعض السنوات على الأقل. ويظهر من هذه البرديات أيضاً أن اللغة الرئيسية المستعملة فيها هي العربية، ولكن بعضها يجيء فيه ألفاظ أو تعبيرات أو أقسام باليونانية (غرومان 3: 48-51)، وهذا يعني أن اللغات المحلية السابقة على الفتح الإسلامي (بما في ذلك الفارسية، وإن كان ليس لدينا نماذج منها) ظلت مستعملة جزئياً في ديوان الرسائل، خارج مركز الخلافة في الشام على الأقل. على أن إصلاحات عبد الملك بعد سنة 73هـ -وتعريب الدواوين منها بشكل خاص- غيرت ذلك إلى حدّ بعيد، وإن كان ديوان الرسائل أقل تأثراً من ديوان الخراج بتلك الإصلاحات. ولا تهتم المصادر بذكر أية تفاصيل عن وضع الديوان بعد حركة التعريب، إلا- أن بعض الأخبار المتفرقة فيها تمكننا من تصوّر التطور الذي حدث فيه منذ السنوات الأخيرة من خلافة عبد الملك - أي قبيل سنة 86هـ. وقد قمتُ في بحثٍ لم ينشر بعد بربط هذه الأخبار وتفسيرها، وقد بدا لي منها أن الديوان - في العاصمة على الأقل - سرعان ما أصبح شيئاً يشبه (المؤسسة التعليمية)، يدخله المتعلم الراغب في أن يصبح كاتباً، ويتدرّب فيه - بإشراف كتاب متقدمين - على كتابة الرسائل بأشكالها المختلفة طبقاً لما يشبه (البرنامج) التعليمي، ويجتاز ما يشبه (الامتحانات) التي تؤهله لأن يصبح كاتباً فيه. وبعد (التخرج) يصبح الكاتب واحداً من كتاب كثيرٍ موضوعين بتصرف صاحب الديوان، فتوكل إليهم (صياغة) الرسائل المراد إنفاذها عن الحضرة، بحسب التعليمات التي يتلقونها من رئيسهم. فإذا تميز الواحد منهم تميزاً خاصاً كتب عن الخليفة مباشرة، وأعلى رتبة يمكن أن ينالها أن يصير صاحب الديوان كله.

إن هذا التصور لمدى التعقيد الذي أصاب ديوان الرسائل يتصل بموضوعنا اتصالاً مباشراً من حيث إنه يشير إلى حالة الرسائل السياسية الرسمية في القسم الثاني من الفترة الأموية، وهو تصوّر يدل على أن الرسائل الرسمية كانت تمرّ بغير خطوة قبل أن تصل صورتها النهائية، وهذا بدوره يعني أنه من المرجح أنه كان هناك في الديوان نسخة واحدة

على الأقل من الرسالة المرسلّة إلى الخارج، هي المسوّدة الأخيرة لها، وإن كنا لا نملك الشواهد اليقينية على أن ذلك كان (روتيناً) متبعاً باطراد في الفترة الأموية. على أن هناك شاهداً على أمر آخر، وهو أن الرسائل الواردة إلى الديوان بالعاصمة من الخارج كانت تحفظ فيه حتى بعد أن يتوفى الخليفة المخاطب بها، وهذا الشاهد نجده في رواية في كتاب سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم (3) (المتوفى سنة 268هـ)، وهي تقول: إن الوليد بن عبد الملك كتب إلى زيد بن حسن بن علي بن أبي طالب يسأله أن يبايع لعبد العزيز بن الوليد ويخلع سليمان بن عبد الملك. ففرق زيد من الوليد فأجابته؛ قال ابن عبد الحكم: (فلما استخلف سليمان وجد كتاب زيد إلى الوليد بذلك). ولا يهمنا سائر الرواية، ولكن هذا القسم الأول منها يدل على إمكان وجود نوع من (الأرشيف) لحفظ الرسائل الواردة منذ حدود سنة 95هـ على الأقل، وهذا أمر يسير إلى أن التعقيد والتنظيم أخذوا يزدادان باطراد بعد إصلاحات عبد الملك؛ ولئن كانت الرسائل الواردة تحفظ، فإن نسخ الرسائل الخارجة كانت على الترجيح هي أيضاً تحفظ.

كيف يفيدنا ذلك في موضوعنا؟ إنه يقوّي الاحتمال بوجود بعض النسخ الأصلية -أو الصور منها- الصادرة والواردة، في العاصمة وفي الأطراف بشكل مكتوب (وليس بشكل شفوي) في دواوين الدولة بعد كتابتها بوقت قصير منذ القسم الثاني في الفترة الأموية على الأقل، وهذا يعني أن الوصول إليها (أوالى بعضها) بنصوصها، لم يكن أمراً مستحيلاً، خاصة إذا تذكرنا ضخامة (مؤسسة) الديوان وكثرة العاملين فيها، ثم إذا تذكرنا أن الكتابة منذ ما قبل تلك الفترة كانت قد أصبحت مهنة يشتغل فيها أفراد أجيال متتالية من الأسرة نفسها (آل سرجون منذ زمن معاوية، وآل عبد الحميد يحيى منذ زمن هشام)، وهذا موضوع سوف أعود إليه من بعد.

غير أن القول بانفتاح المجال أمام الوصول إلى الرسائل الرسمية الأموية المتأخرة شأن يختلف عن القول بان حوادث الأيام قد أبقت عليها سالمة سليمة، خاصة أن سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية حدثا بعد خراب ودمار كبيرين، وأن موقف الدولة العباسية من سالفاتها كان مشحوناً بأشكال الانتقام والرغبة في طمس المعالم، غير أن هذا الأمر يستحيل تقويمه تقويماً كاملاً، وإن كان يمكن التقدير بأن الثورة العباسية قد تمكنت من إتلاف جانب كبير من هذه الرسائل، وجعلته في حُكم المفقود إلى الأبد، خاصة فيما يتعلق بالوارد منه إلى الديوان المركزي بدمشق (وحرّان، مركز مروان بن محمد)، لكنها لا يمكن أن تكون قد أتلفته كله، خاصة بالنسبة للرسائل المتوفرة في الأطراف، بل إن هذا أمر مؤكد حتماً، وإلاّ لما كنا وجدنا منها اليوم -بعد أكثر من ألف سنة- برديات مصر وغيرها. وهذا كله يعني أن جانباً من الرسائل الرسمية الأموية المتأخرة قد بقي الوصول إليها ممكناً بعد سقوط الدولة الأموية. ويجب أن لا ننسى بالإضافة إلى ذلك أن عدداً غير قليل من رسائل الدولة الرسمية كان يقرأ على المنابر (فيما يمكن أن يسمّى اليوم بـ"المنشورات السياسية")، كإعلامات بالفتوح، وبالحجّ، وبتولية ولاية العهد، والبيعة، ولذلك فشهوده كثر من ناحية، ونسخه كثيرة أيضاً، منها واحدة في كل مركز من مراكز

ولكن مرة أخرى لابد من القول بأن انفتاح المجال أمام الوصول إلى هذه الرسائل شأن يختلف عن القول بان نصوصها التي وردت في المصادر المتأخرة تأخراً بالغاً في الزمن عنها هي نفسها نصوصها التي جاءت عليها حين كتابتها. وهذا يوصلنا إلى الحديث عن الشق التالي من هذا الموضوع، وهو دور الإخباريين والكتاب بصفتهم حلقة وصل بين الرسائل الأصلية وروايات المؤرخين والأدباء لها.

ب- دور الإخباريين: إن أبرز وأهم كتب التاريخ التي وصلتنا من القرن الثالث، أعني بذلك تاريخ الطبري وأنساب الأشراف للبلاذري، أن رواياتها عن الفترة الأموية موضع البحث جاءت مسندة. ونحن نعلم من علم الحديث أن الإسناد لا يشكل بالضرورة ضماناً ضدّ الوضع أو التحريف، والشيء نفسه ينطبق على التاريخ. ورغم أن العلمين يشتركان في أن الكتب المعتمدة المتأخرة منهما (البخاري ومسلم/ البلاذري والطبري) مؤسسة على كتب أسبق منها تأليفاً في الحقل نفسه، فإن وضعيهما ليس متماثلاً. ففي حين أن الرواية الشفوية ظلت تقوم بدور رئيسي في مجال النقل في علم الحديث، نجد أنفسنا في مجال التاريخ أكثر تطلعاً إلى الكتب المدونة في فترة أبكر؛ وفي زمن الرسول صلى الله عليه وسلم- لم يكن هناك جهاز منظم للدولة، على عكس الحال في الفترة الأموية، وخاصة المتأخرة منها، هذا فضلاً عن أن الحديث النبوي -مكانة الرسول العليا في الضمير الإسلامي- عرضة للوضع أكثر من التاريخ، وفي حين أن الزمن الذي يتطلع المحدث إلى إثباته زمنياً لظهور الحديث المعين يرجع إلى فترة الرسول (حتى مما قبل الهجرة)، نجد أنفسنا في مجال التاريخ الممكن التحقيق منه متطلعين إلى إثبات نص الرسالة المعينة إلى ما لا يسبق خلافة معاوية، إلى أربعينات القرن الأول، بل إلى ما لا يسبق بتحقيق أكبر- أواسط خلافة عبد الملك، أي في سبعينات هذا القرن نفسه. ودعني أوضح الأمور أكثر فأقول: إذا كان لدينا مجموعة من الأحاديث ترجع إلى أواسط القرن الثاني، فإن المسافة الزمنية بينها وبين صاحب القول المنسوبة إليه -الرسول- مسافة قرن ونصف؛ أما إذا كان لدينا كتاب تاريخ يرجع إلى أواسط القرن الثاني فإن المسافة بينه وبين الأحداث التي يؤرخ لها - والرسائل التي يوردها من ضمن ذلك- لا تزيد على نصف قرن أو أكثر قليلاً، بل إنه قد يؤرخ لأحداث عاصر بعضها.

هذه الكتب الأسبق تأليفاً على كتب المؤرخين المعتمدين لم يصلنا منها شيء يستحق الذكر، وأصحابها هم الإخباريون الذين أشرت إليهم في رأس هذه الفقرة على أننا نعرف عن هذه الكتب شيئاً هاماً وهو عناوينها التي حفظها لنا ابن النديم في فهرسته، فقام بذلك بخدمة لا- مثيل لها للتراث التاريخي المبكر. فمن هؤلاء الإخباريين محمد السائب الكلابي (المتوفى سنة 146هـ) وعوانة بن الحكم (المتوفى سنة 147هـ) وأبو مخنف الكوفي (المتوفى سنة 157هـ) وسيف بن عمر (المتوفى سنة 180هـ) والواقدي والهيثم بن عدي (وكلاهما متوفى سنة 207هـ) ونصر بن مزاحم (المتوفى سنة 212هـ) ثم قمة الإخباريين أبو الحسن المدائني (المتوفى سنة 225هـ)، وهو بدوره ينقل عن الإخباريين السابقين.

فهؤلاء كانوا مصدراً أساسياً للمؤرخين المتأخرين، ومن ثمّ فهم يشكلون حلقة الوصل بين الرسائل الأصلية وبين صورة تلك الرسائل كما أوردها المؤرخون هؤلاء في تواريخهم أي كما وصلتنا.

هؤلاء الإخباريون، وخاصة الأولون منهم، لم يكن مستحيلاً عليهم الوصول إلى نصوص بعض الرسائل السياسية الأموية المتأخرة. ولكن المشكلة أننا لا نعلم ما إذا كانوا حقاً نقلوها من أصولها. والحقيقة أن عناوين كتب هؤلاء الإخباريين التي أوردها ابن النديم ليس فيها ما يدل على أنهم عنوا بالرسائل الرسمية بشكل خاص. ولكننا نعلم - من جهة مقابلة- أن عنوان كتاب ما لا يدل حصراً على كل ما فيه، وكتاب المدائني المعنون (كتاب التعازي) (الفهرست: 116) فيه نصّ غير رسالة رسمية من العصر الأموي، فكيف بالكتب الأخرى عن مختلف الخلفاء والعمال والقبائل والأحداث، بل كيف بكتاب مثل كتاب (أشراف الكتاب) للهيثم بن عدي (الفهرست: 112)؟ إنه من الصحيح أن القطع في هذه المسألة ليس ممكناً بعد، ولكن هذا ليس لاستحالة ذلك استحالة تامة، ولكن لأن الدارسين لم يعنوا بدراسة هذا الموضوع دراسة متأنية تفصيلية؛ وحيث إن مادة أكبر من مواد الإخباريين قد أصبحت متوفرة لدينا، فإن إمكانات هذه الدراسة قد أصبحت أوفر، ونصيبها من النجاح في إيجاد الأجوبة على الأسئلة عن علاقة النصوص المتأخرة بالنصوص الأصلية تزداد مع ازدياد الكشوف في المخطوطات العربية.

ج- دور الكتاب: يترجم ابن النديم في فقرته عن الكتاب المبكرين في العصر الأموي (الفهرست: 121) لعدد من هؤلاء الكتاب (عبد الحميد بن يحيى، غيلان أبو مروان، سالم، عبد الوهاب بن علي، خالد بن ربيعة الأفريقي، يحيى ومحمد ابنا زياد الحارثيان)، ويذكر في كل ترجمة عدد أوراق رسائل كل منهم المجموعة (عبد الحميد ألف ورقة، غيلان ألفا ورقة، سالم مائة ورقة، خالد مائتا ورقة، ويقول عن عبد الوهاب بن علي أن رسائله قليلة، وعن ابني زياد الحارثيين أن لهما رسائل مجموعة). وما تعنيه أقوال ابن النديم، وهو وراق أي تاجر كتب، أن هذه الرسائل كانت موجودة قبل تأليفه كتابه في أواخر القرن الرابع الهجري. إلا- أننا نعلم أنها كانت لا- بدّ موجودة قبل ذلك بقرن على الأقل، عندما صنّف أحمد بن أبي طاهر طيفور (المتوفى سنة 280هـ) كتابه الضخم الذي لم يصلنا أكثره (المنظوم والمنثور)، بل إن بعضاً منها كان معروفاً زمن الجاحظ (المتوفى سنة 255هـ) في النصف الأول من القرن الثالث وربما في أواخر القرن الثاني أيضاً. فمن أين جاءت هذه الرسائل، ومن جمعها، ولماذا جمعت أصلاً؟

الأمر المؤكد أن هذه الرسائل، أو بعضها على الأقل، قد اهتم بها ليس المؤرخون وحسب وإنما الأدباء أيضاً، باعتبارهما -على الأقل منذ خلافة هشام (105-125) وكتابه سالم أبي العلاء- تشكّل نماذج أدبية يحرص على تناقلها والإفادة منها، ومن هؤلاء الأدباء جماعة يمكن تخصيصهم بالذكر، وهم الكتاب، تلك الفئة من موظفي الدولة الذي كان كيانهم قد بدأ بالتحدد "طبقة" مستقلة منذ ما قبل سقوط الدولة الذي كان كيانهم قد بدأ بالتحدد (طبقة) مستقلة منذ ما قبل سقوط الدولة الأموية، بدلالة رسالة عبد الحميد إلى الكتاب المشهورة.

هؤلاء الكتاب كان قد بدأ عندهم الشعور استمر لديهم بل اشتدّ بعد قيام الدولة العباسية، حيث أصبحوا الجماعة التي ينتقى منها صاحب المنصب الإداري الأول في الدولة، وصاحب المنصب السياسي الثاني فيها (بعد الخليفة)، وهو الوزير (والبرامكة دليل واضح على ذلك)، بل إن واقع الحال من أن عدداً منهم كتب للأُمويين ثم للعباسيين (مثل خالد البرمكي وابن المقفع) قوّى لديهم الإحساس بأنهم أقوى من أن يهزّهم أعتى الأحداث السياسية: سقوط دولة وقيام دولة أخرى، وأن الدّول تحتاج إليهم مهما يكن هناك من اختلافات فيما بينها في التوجهات السياسية أو العقديّة، وهذا بالضبط هو المقصود مما روي عن عبد الحميد الكاتب في أقدم كتاب عن الكُتاب وصلنا (كتاب الكُتاب لعبد العزيز بن عبد الله البغدادي) من أنه قال -وقد جيء به ليقتل أمام أعوان العباسيين: (ويحكم، إنّنا خدمة كل دولة!) ولئن كان هذا يمثل الإطار الفكري (البيروقراطي) للكتاب، فإن الواقع العملي كان يؤيده بقوة، وهو أن الكتابة -من حيث إنها (صنعة) أو (صناعة) كما يسمّيها الكتاب أنفسهم، ابتداء بعبد الحميد -قد بدأت منذ عهد معاوية مهنة (عائليّة) وحفيده أو حفدته، وهذه ظاهرة نمت مع الزمن، وأوضح مثلٍ عليها أسرة عبد الحميد الكاتب، فإن ثمانية من أولاده كانوا بالديوان بدمشق، وبعضهم صاروا كتاباً أيام العباسيين الأوائل، واثنان من أولاد حفدته صاروا كاتبين بمصر زمن أحمد بن طولون في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري.

وقد ولد كل هذا لدى الكُتاب اعتزازاً بالذات، ورغبة أكبر في إبراز "هويتهم" المميزة والبرهنة عليها، ولذلك فإنني لا أستبعد -بل أرجح- أن يكون قد قام من بينهم من جمعوا رسائل سالم وخالد بن ربيعة الأفريقي وعبد الحميد بن يحيى (وأترك غيلان جانباً لما يتعلق به من إشكالات عقديّة) في تلك المجموعات التي تحدث عنها ابن النديم، ومن ثم نقل عن هذه المجموعات الجاحظ وابن أبي طاهر ومن تلاهم من الأدباء كابن حمدون والقلقشندي وغيرهما.

فإن صحّ ذلك، فإن عملية جمع هذه الرسائل يجب أن تكون قد بدأت في النصف الثاني من القرن الثاني، أي بعد حوالي قرن من إصلاحات عبد الملك ونصف قرن أو أقل من سقوط الدولة الأموية، وهذا يجعل المسافة الزمنية بين النصوص الأصليّة وبين جمعها قصيراً نسبياً، أو على الأقل أقصر مما كان يتصور من قبل.

على أن مزيداً من العمل لا زال مطلوباً من الباحثين، وخاصة الشبان منهم، من أجل الانطلاق في العمل بنظرة جديدة غير متأثرة بتسليمات التسليميين المبسّطة وتشكيكات المشكّكين الهدّامة، فكل هذه لا تخدم العلم. ولا شك أن من أول مهمات الدارسين الشبان أن يقوموا بالتفتيش عن الروايات المختلفة للرسائل الأدبية والتاريخية، ثم بالمقارنة بين نصوصها، ثم -وهذا أهم أمر فيما أرى- أن يقوموا بدراسة ألفاظها لفظاً لفظاً، وتعبيراتها تعبيراً تعبيراً، وتركيباتها تركيباً تركيباً، فضلاً عن دراسة شكلها، للوصول إلى نوع من التصور الواضح للإطار اللغوي والأدبي الذي كان يتحرك فيه كتابها. وإنه لصحيح أنه يجب أن يترك بعض المجال لاعتبار تفرّد الكاتب الواحد (واختلافه من ثمّ عن غيره من

الكتاب المعاصرين له)، غير أنه لابد أن يكون هناك أيضاً مجال مشترك واسع بين المتعاصرين في الدلالات المعينة للألفاظ، وتلك هي سنة معروفة في كل عصر وكل لغة وكل حضارة. وإن المقارنة في الدلالات اللفظية بين الرسائل الأصلية المحفوظة في البرديات من شأنها أن ترفع النتائج العلمية إلى مستوى أعلى من التوثيق.

(2) الرسائل العقديّة:

هذا موضوع قد طال الجدل فيه في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وبخاصة فيما يتعلق بالرسائل المنسوبة إلى الحسن البصري والحسن بن محمد بن الحنفية وعمر بن عبد العزيز في موضوعي الإرجاء والقدر وفي مصادر ترجع إلى القرن الثالث الهجري وما بعده، وهي رسائل يرى (هلموت ريتز وفلنرد مادلونج ويوسف فان إس) أنها ترجع إلى القرن الأول الهجري، فيما يرى مايكل كوك أنها لا يمكن أن تكون مبكرة بهذا القدر، وأنها لابد أن ترجع إلى الربع الثاني من القرن الثاني – أو إلى ما بعد ذلك. وقد قام هؤلاء الباحثون من الفريقين بتفتيت النصوص ودراسة ألفاظها ووضعها في مكانها من الظروف التاريخية المحيطة بها، ومع ذلك خرجوا بنتائج مختلفة. فلننظر إلى هذه الرسائل من وجهة نظر عملية، كما فعلنا مع الرسائل الرسمية.

هذه الرسائل كتبها أفراد يؤيدون أو يعارضون فرقة من الفرق الدينية السياسية، تلك الفرق التي لم تنشأ إلا بعد مقتل عثمان والصراع الناتج عن ذلك بين علي ومعاوية، فهي في أبكر صورها لا يمكن أن ترجع لما قبل الدولة الأموية. ولكننا نعلم أن أي فرقة قد تنشأ على أساس بسيط (مثل شعار "لا حكم إلا لله" عند المحكمة)، ولكنها لا تتحول إلى فرقة ذات معالم واضحة في الفكر الديني إلا بعد جيل على الأقل. ولذلك فإن المرء يمكن أن يجزم باطمئنان كاف أن عقائد الفرق الإسلامية المبكرة (والرسائل المؤلفة دعماً أو المعارضة لها) لا يمكن أن ترجع إلى ما قبل خلافة عبد الملك بن مروان (65-86هـ)، وهذا أمر يؤكد اهتمام عبد الملك – خليفة وعالمًا – بالعقائد المنتشرة في المجتمع وتطلبه للتعرف عليها، كما بين ذلك مختلف الدارسين ومن بينهم إحسان عباس في بحثه عن جهود عبد الملك العلمية. وإنه لمن الملاحظ أن هذه الفترة هي الفترة نفسها التي اعتبرناها التاريخ المبدئي للرسائل السياسية التي يمكن التأكد من موثوقيتها أكثر من غيرها.

على أن الرسائل العقديّة تختلف عن الرسائل السياسية الرسمية من غير وجه. فهي إما أن يكتبها شخص من "فرقة" ما استجابة لطلب من شخص أو جماعة من خارج فرقته (مثل رسالة الحسن البصري)، أو أن يكتبها شخص لشخص أو جماعة من "فرقته" نفسها (مثل رسالة الحسن بن محمد بن الحنفية). وعلى أية حال فإن هذه الرسائل تنتشر في الأوساط التي تمثل وجهة نظرها – تأييداً أو معارضة –، وهذا يعني أنه كان يطلع عليها قدر كبير من الناس، وإنها تشيع في أوساط كبيرة (وتبيّن الدراسات الحديثة أن القدرية مثلاً كانوا يشكلون قطاعاً غير صغير من المجتمع الإسلامي في الشام والعراق، حتى أنهم استطاعوا أن يكون العصب المحرّك للانقلاب السياسي الذي قام به يزيد بن الوليد بن عبد الملك على

ابن عمه الوليد بن يزيد بن عبد الملك، وكذلك الحال بالنسبة للمرجئة في خراسان والعراق (والحجاز). ومن المتصور أن هذه الجماعات كانت تحفظ هذه الرسائل، ثم ينقلها عنها الجيل التالي، فالتالي، وهكذا. غير أن هذا وإن كان يؤكد حفظ الرسائل العقدية عبر الزمن حتى القرن الثالث الهجري، فإنه - من ناحية أخرى - يضعنا أمام مشكلة توثيق متن النص نفسه. فهل الصورة التي جاءت عليها الرسائل العقدية في القرن الثالث هي نفسها الصورة التي بها كتبت أول ما كتبت في القرن الأول وأوائل القرن الثاني؟ إن عقائد هذه الفرق كما نعلم قد تطورت تدريجياً مع تطور الحياة الثقافية العامة في المجتمع الإسلامي، وكلها قد أصابه تحول كبير، والشريعة خير نموذج على ذلك، بل القدرية أنفسهم بما صاروا إليه في إطار الاعتزال. إن طبيعة (الفكر الفرقي) إذا صح التعبير طبيعة تتطلب (الحماية الذاتية) باستمرار حتى تستطيع الفرقة المعينة أن تقف موقف القوي أمام الخصوم من الفرق الأخرى في حالات الجدل، وهذا الاتجاه يجعل أفراد الفرقة الواحدة - أي فرقة - ينسبون عقائدهم في زمن معين إلى رجال كبار القدر من جماعتهم، وإلى "مؤسسيهم" بشكل خاص، أي إلى زمن سابق على زمنهم بكثير في بعض الأحيان، وهذا يعني أنهم قد "يحرّفون" الرسائل الأولى، أو يزيدون عليها ما جدّ من عقائد متطورة في زمانهم، وبذلك تصير صورة "الأصل" الأول مختلفة عن صورته المنقولة في الزمن المتأخر، ونقع - نحن الدارسين للفكر الإسلامي - في مشكلة أكبر من مشكلة الدارسين التاريخيين الذين يخشون أكثر ما يخشون الهوى: شخصياً كان ذلك أو قلبياً أو دينياً.

هذا الوضع الشائك بالنسبة للرسائل العقدية المبكرة يتطلب من الدارسين أن يقوموا بما أسّميه "عمل اركيولوجي" في صور الرسائل المختلفة التي وصلتنا، فيستجلون (الطبقة) الأصلية من الرسالة من (الطبقة) التالية عليها في الزمن من (الطبقة) الثالثة، وهكذا دواليك. ومفتاح ذلك كله - فيما أرى - هو تحليل ألفاظ الرسالة الواحدة لفظاً لفظاً، لفرز المفاهيم الدقيقة السائدة في جيل ما عن المفاهيم الأخرى السائدة في جيل آخر. وهنا لا بد للدارس من ألاّ يحصر نفسه في الرسائل العقدية وحدها، بل عليه أن يقارن ما فيها بغيرها من الرسائل المعاصرة لها، كالرسائل الإدارية والسياسية (وأكثرها أكثر توثيقاً منه)، حتى يصل إلى تحديد (تاريخ لغوي) للفظة المعينة أو التركيب المعين، كما أن عليه ألاّ يستزلق إلى أحكام جائزة معممة للتشكيك لا شيء إلا لأنه لا يجد دليلاً على قفية ما، فالكشوف لا تزال تتوالى يوماً بعد يوم، وإن الكشف الذي قامت به "نابيا أبوت" من وجود قطعة من كتاب الأشباه والنظائر لمقاتل بن سليمان على ورق البردي ترجع إلى منتصف القرن الثاني الهجري، لهو دليل قاطع على أن كتابة كتب كاملة كان قد عرف على وجه التأكيد في أواخر الدولة الأموية، فبالأحرى أن تكون قد وجدت آنذاك أيضاً - بل قبل ذلك - رسائل في موضوعات دينية. على أن الاتجاه الفيلولوجي في نقد النصوص يظل الأسلوب الذي لا غنى عنه للعاملين في الفترة المبكرة، وهو الخطوة الأولى الضرورية نحو إيجاد معجم تاريخي للألفاظ التقنية في اللغة العربية في نظري.

خلاصة ما أريد أن أقوله: إن العمل في الرسائل الأموية المبكرة على المستوى العلمي لا

يزال في خطواته الأولى. وفي حين أن من الصعب القطع بصحة الرسائل في صورتها التي وصلتنا عليها في الفترة السابقة على خلافة معاوية، فإن تحقيق نصوصها في الفترة التالية لذلك ممكن، وهو أكثر إمكاناً في الفترة التالية على إصلاحات عبد الملك وحتى آخر أيام الدولة الأموية. والمنهج المطلوب في دراسة هذه الرسائل هو تمحيص نصوصها المروية تمحيصاً دقيقاً، ودراسة ألفاظها وتعابيرها وتراكيبها بالتفصيل، ومقارنة هذه الألفاظ والتعابير والتراكيب القرآنية من ناحية، وبنصوص البرديات (والنقوش والنقود أحياناً) من ناحية أخرى، وبنصوص الرسائل الأخرى التي يُظنّ أنها معاصرة لها من ناحية ثالثة، ثم وضع هذه الرسائل في إطارها التاريخي إدارياً وسياسياً وعقدياً.

ورغم أن استعمال هذا المنهج يستغرق وقتاً طويلاً، ولا يخلو العمل فيه من الإحباط، فإنه مهمة جليلة لا بدّ من القيام بها، وإلا ظللنا في دائرة التعميم أو الأخذ والردّ من دون نتيجة قاطعة عملياً. ويتطلب هذا المنهج أن يفيد الدارس فيه من أعمال الباحثين في الشرق والغرب معاً، فكل له إسهاماته المفيدة. وعلى علماء العرب الشبان بالذات تقع المسؤولية الأولى في إنجاز هذا العمل. فالمنهج المطروح في الغرب يمكنهم تعلمه، وما يتبقى هو التعامل مع النصوص العربية بألفاظها وتعابيرها وتراكيبها - لاستجلاء خفاياها وإشاراتها، واكتشاف (الطبقات) المختلفة من الزيادات على أصولها (في حالات التزوير المتعمد عبر الزمن). على أن هذا العمل من الضخامة بحيث لا يمكن لشخص واحد أن يقوم به، ولعل من المفيد هنا أن نوجّه - نحن الأساتذة - طلابنا في الدراسات العليا في الشرق والغرب للعمل فيه، فيتوفر بذلك لدينا جيل جديد يتمكن من حمل هذه الأمانة العلمية الغالية، وبعد إنجاز هذا العمل الضخم يمكننا أن ننطلق إلى معالجة أنواع أصعب من نماذج النثر العربي المبكر تلك القائمة على الرواية الشفوية، وخاصة منها فن الخطابة.

الهوامش

(* باحثة في التاريخ الأدبي والفكر العربي الإسلامي، وأستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة شيكاغو.

1-C.H. Becker, Papyri Schott- Reinhardt I (Heidelberg, 1906), no. 3, p.74.

2- في السطر الثالث والستين من الرسالة المتكونة من تسعين سطرًا.

3- الكتاب بتحقيق أحمد عبيد، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت، 1967م؛ والرواية المشار إليها وردت في الصفحة 119-120.